



الإخفاق المعرفي لنظرية التمويل الإسلامي: المبررات والأسباب

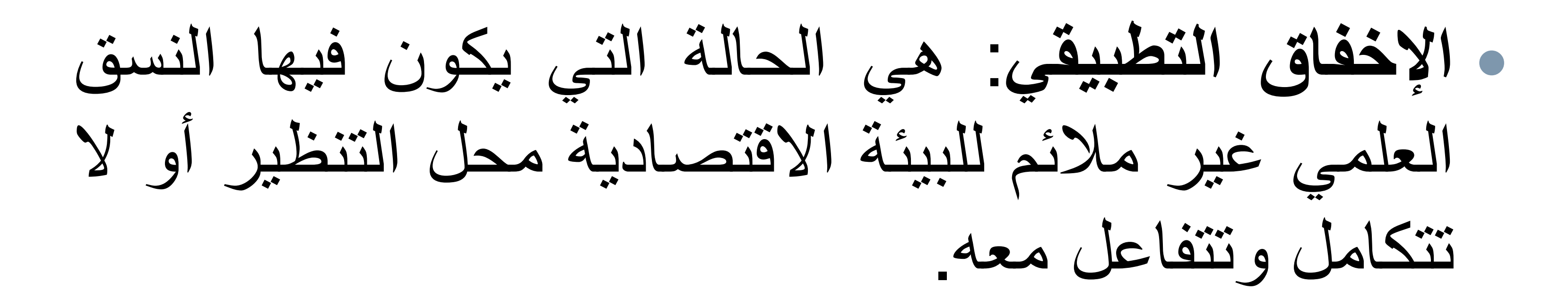
أ.د. عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي

معهد الاقتصاد الإسلامي

a_alsaati@hotmail.com

تعريفات

- **نظرية التمويل الإسلامي:** الجهد التنظيري للسلوك التمويلي للوحدات المنضبط بالقيم الإسلامية والضوابط الشرعية المحققة للمقاصد الإسلامية لكسب المال وتداوله.
- **نظرية التمويل المتوافق مع الشريعة:** الجهد التنظيري للسلوك المنضبط شكليا بالضوابط الفقهية ويحقق أهداف التمويل الربوي وآثاره الاقتصادية.
- **الإخفاق المعرفي:** يحدث حينما تعجز النظرية عن تقديم إجابات للأسئلة المطروحة أو بسبب تغير طبيعة الأسئلة المطروحة وتصبح منظورات الحقل المعرفي المعين عاجزة عن تحقيق هدف النظرية أو غير صحيحة.



- **الإخفاق التطبيقي**: هي الحالة التي يكون فيها النسق العلمي غير ملائم للبيئة الاقتصادية محل التنظير أو لا تتكامل وتتفاعل معه.

الثورة العلمية لنظرية التمويل الإسلامي

- تقوم نظرية التمويل الربوية والمبنية على المنظور والقيم العلمية الرأسمالية، باستخدام سعر الفائدة لجذب المدخرات من الوحدات ذات الفائض وتوظيفها لدى الوحدات ذات العجز، لتناقض قيمها مع المنظور الإسلامي عجزت عن تقديم إجابات للأسئلة المطروحة وبسبب تغير طبيعة الأسئلة المطروحة في حقل الوساطة المالية.
- فكان لا بد من ثورة علمية في التمويل حسب نظرية تومس كون تصبح فكانت نظرية التمويل الإسلامي.

- أجابت نظرية التمويل الإسلامي عن الأسئلة التي عجزت عنها نظرية التمويل الإسلامي والتي منها:
- هل هناك قيمة زمنية للنقود بغياب الفائدة ؟ هل للزمن حظ من عوائد الاستثمارات المالية ؟ كيف يمكن جذب المدخرات من الوحدات ذات العجز وتوظيفها لدى الوحدات ذات الفائض بدون استخدام سعر الفائدة ؟ كيف يمكن إدارة السيولة بدون سوق نقد يعتمد على بيع الديون الربوية ؟ كيف يمكن إدارة مخاطر الأصول المالية بدون استخدام المشتقات المالية القائمة على المتاجرة بالأخطار البحتة؟

- تأسست نظرية التمويل الإسلامي على القيم العلمية للنظام المالي الإسلامي القائم على تحريم الربا، وتحريم المقامرات المالية، وعلى مبدأ الغنم بالغرم، والخراج والضمان، وعلى اهدار القيمة الزمنية للنقود إذا لم تشارك النقود مع القطاع الحقيقي في خلق قيمة مضافة، وعلى اختلاف قيمة العاجل عن الآجل.
- حيث أن مؤسسات التمويل الإسلامي كانت مؤسسات تجارية ربحية تهدف إلي تحقيق أقصى ربحية، لم تكن ضمن اهتماماتها التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية الاجتماعية وهي وظائف المال في المنظور الإسلامي.
- فكان لا بد من ثورة علمية مضادة، فكانت نظرية التمويل المتوافق مع الشريعة.

نظرية التمويل المتوافق مع الشريعة

- قامت ثورة نظرية التمويل المتوافق مع الشريعة، تم فيها الالتفاف على القيم العلمية الإسلامية للوساطة المالية وإفراغ المنظور الإسلامي للوساطة من مضمونه، وتم تقديم منظور جديد للتمويل الإسلامي، في هذا المنظور تم استخدام أدوات الهندسة المالية والحيل الفقهية، وتفكيك وإعادة تركيب العقود الفقهية لإعادة إنتاج عقود التمويل التقليدية الربوية، استطاعت نظرية التمويل المتوافق مع الشريعة بأدواتها الفقهية وعقودها المركبة تحقيق الشروط الظاهرية لصحة العقود الشرعية مع الاحتفاظ بالوظائف والآثار الاقتصادية لعقود المصرفية الربوية.

السؤال المطروح في الورقة

- هل هناك مبررات منطقية للثورة المضادة لنظرية التمويل الإسلامي ؟
- ما هي العوامل التي أدت إلى الثورة المضادة وإلى انحراف تطبيقات المالية الإسلامية عن القيم العلمية للتمويل الإسلامي وعن المنظور الإسلامي للتمويل ؟

التبرير المنطقي والنظري للثورة المضادة لنظرية التمويل الإسلامي

- تلعب البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعي دورا أساسيا في نجاح الثورات المعرفية.
- بناء علي وينكل، ان تومس كون (كان غارقا في عالمه الأسطوري)، حين أغفل (أن المفتاح للتحول المنظوري هو التحول في القضايا والأسئلة المطروحة، وهذه بطبيعة الحال واقعة اجتماعية وسياسية).
- ويجب أن يكون هناك توافق بين الجهود العلمية واحتياجات الدولة ومنافع قطاع الأعمال الاقتصادية، وأن أي أصوات علمية تتعارض مع المصالح السياسية للدولة أو المنافع الاقتصادية لقطاع الأعمال يتم تجاهلها أو اخمادها.
- حيث أن هناك تناقض بين المقاصد الشرعية لكسب المال وتداوله وهدف تحقيق اقصي الأرباح للمؤسسات المالية الإسلامي، وهدف الدولة في تبني النظام المالي الرأسمالي، كان يجب أن تكون هناك ثورة مضادة.

الأسباب المنهجية والتنظيرية للإخفاق المعرفي

- غياب النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يتم التنظير فيه للسلوك الاقتصادي وتمارس فيه التطبيقات الاقتصادية من قبل المؤسسات الاقتصادية، (معبد 2012)
- غياب النظرية الاقتصادية الإسلامية ونموذج للتوازن الكلي المبني على المنظورات الابستمولوجية الإسلامية، والقيم العمية الإسلامية مثل تحريم الربا والذي يعني غياب مبدأ القيمة الزمنية للنقود وغياب سوق النقد الذي يتم توازن عرض النقود وطلبها القصير الأجل وغيرها من القيم.

- وجهت الدافعية التجارية للصناعة المصرفية الإسلامية النمو المعرفي نحو تعزيز المصرفية المتوافقة مع الشريعة بدلا من المصرفية الإسلامي، وأن المؤتمرات العلمية في المالية الإسلامية لم تساهم في تأصيل تطبيق التمويل الإسلامي إذ أن معظم تلك المؤتمرات كانت لأغراض تجارية ودعائية وتسويقية لمنتجات المؤسسات الراعية لها.
- أدى التحيز العلمي نحو المصرفية المتوافقة مع الشريعة إلى خلو الساحة العلمية من انتقادات رصينة لأخطاء التطبيق وهو متطلب لتصحيح أخطاء أي تطبيقات جديدة في أي حقل علمي.

- أدى التناقض المعرفي في المصرفية المتوافقة مع الشريعة إلى نزع الأصالة منها، حيث إن أصالة المكون المعرفي الإسلامي يتطلب عدم وجود التناقض في مكوناته، إذ أنه وبناء على أبو زيد (لا يقبل التلبيس المعرفي في المعارف المتضادة معها، على النحو الذي جرى في تطبيقات التمويل في منظومة الاقتصاد الإسلامي، ....، حيث تلبّس هذا الفرع المعرفي بنقائضه من أصول التمويل الوضعي الرأسمالي القائم على الربا والغرر)، (فتسربت إلى التمويل الإسلامي منتجات لا تختلف من حيث الجوهر والأثر الاقتصادي عن المنتجات التقليدية، مما أدى إلى ولادة مسخ غريب عن جسم الشريعة وروحها، ويحمل في طياته أضرار ما تلبس به).

- استغلت صناعة التمويل المتوافق مع الشريعة اللجان الشرعية لتسويق منتجاتها المالية وتوسيع حصتها السوقية وإصباغ الشرعية على منتوجاتها، اقتصر دورها الآن على اقرار العقود المركبة التي يقوم المهندسون الماليون بتركيبها واستخدام الحيل الفقهية لإعادة إنتاج العقود الربوية والقمارية بصيغ تتوافق مع الضوابط الشرعية شكلا وتحقق في نفس الوقت وظائف العقود الربوية وآثارها الاقتصادية، ونتج عن ذلك تضارب في الفتاوى، أبو زيد: (لا يوجد مسوغ شرعي أبدًا لأن يكون عقدٌ يُتخذ حيلة على الربا، يُقدَّم به التمويل النقدي، حلالاً في مصرف وحرامًا في آخر باعتبار اختلاف بيئة العمل والمكان).

- قامت البنوك المركزية بتهجين المصرفية الإسلامية لتتوافق مع النظام المالي الرأسمالي الذي تتبناه الدولة، لذلك تعتبر البنك الإسلامي المتوافق عقوده مع الشريعة، مثله مثل البنك التقليدي، فهو وسيط مالي ومصدرا لخلق النقود الائتمانية ويخضع لنفس القواعد التنظيمية.

الأسباب الاقتصادية لانحراف تطبيقات الصيرفة الإسلامية

- أثبتت نتائج دراسات الاقتصاد السلوكي عن سلوك المستهلك في التمويل، أن هناك أخطاء سلوكية وعوامل نفسية تؤدي إلى انحراف سلوك التمويل عن السلوك الأمثل، وتقوم مؤسسات التمويل باستغلال تلك الأخطاء لتعظيم أرباحها، وذلك بتوجيه خيارات المستهلك نحو المنتجات المربحة من خلال تصميم المنتجات والتسويق وعمليات البيع وينطبق ذلك على مؤسسات التمويل المتوافق مع الشريعة، ويمكن إجمال ذلك في الوسائل التالية:

وسائل المصارف الإسلامية لتعظيم أرباحها

- لاستغلال التحيز الديني لدى المستهلكين، تتعمد مؤسسات التمويل الإسلامي تسمية منتوجاتها المالية بمسميات العقود الفقهية مثل التورق والمرابحة والمضاربة والسلم والاستصناع على الرغم من أن تلك المنتجات هي عقود مركبة وبعيدة عن أهداف العقود الفقهية المسماة
- تعمدت المؤسسات المالية الإسلامية استغلال خاصية (البديهة) لدى المستهلك في اتخاذ قراراته، وذلك حينما يتخذ قراراته بناء على مسلمات وقناعات شائعة يعتقد بصحتها فيختار ما يختار أغلب الناس بدون تمحيص، فتحرص، في تسويق منتجاتها، على بناء صورة ذهنية بأنها معاملاتها متوافقة مع الشريعة.

- ولتعزيز قناعة المستهلك بسلامة منتوجاتها، تعمد مؤسسات التمويل الإسلامي إلى توظيف المشهورين من الفقهاء في لجانها الشرعية بهدف كسب ثقة المستهلك في منتجاتها المالية.
- استغلال تحيز العميل إلى المنتج المالي الإسلامي وعدم بحثه عن منتج آخر أو منتج بخصائص أفضل، فتقوم المؤسسات المالية بتخفيض جودة المنتج أو زيادة تكلفته بدون الخشية من فقد العملاء.
- يؤدي التحيز إلى المنتجات الإسلامية إلى تمتع المؤسسات المالية بميزة مطلقة عن المؤسسات الربوية، وهذا يؤدي إلى نشوء الاحتكارات في سوق المنتجات المالية الإسلامية.

- أدى الاحتكار في سوق التمويل الإسلامي إلى رفع التكلفة وانخفاض كفاءة هذه المنتجات بناء على دراسات المقارنة.
- يؤدي تعقيد طريقة التسعير للمنتج المالي إلى سوء تقدير التكلفة من قبل المستهلك بطريقة يمكن توقعها، لذلك تميل المؤسسات المالية الإسلامية إلى تعقيد تسعير المنتجات المالية المركبة لاستغلال هذ الخطأ السلوكي في المستهلك.

الأسباب السياسية للإخفاق المعرفي والتطبيقي للتمويل الإسلامي:

- إدارة القطاع النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية هو من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول، يتم ذلك من خلال النموذج الكينزي أو النقدي بالتحكم بسعر الفائدة أو الكتلة النقدية.
- حيث أنه لا توجد نظرية اقتصادية إسلامية كلية أو جزئية أو نموذج توازن اقتصادي كلي إسلامي خارج النظرية الاقتصادية الرأسمالية.
- وحيث إنه لايمكن للبنوك المركزية أن تتخلى عن أدواتها النقدية والتي من أهمها سعر الفائدة، لتحقيق أهدافها سواء الاستقرار النقدي أو التحكم في التضخم أو استقرار سعر صرف عملتها.
- لذلك سمحت البنوك المركزية فقط للبنوك القائمة على المصرفية المتوافقة مع الشريعة والتي لا تفرق كثيرا عن البنوك الربوية.

الاستغلال السياسي للمصرفية الإسلامية:
حالة المصرفية الإسلامية في السودان

- المصارف الإسلامية هي مؤسسات ربحية ليس من أهدافها تحقيق المقاصد الشرعية للكسب المال وتداوله، وتحقق أرباحها باستغلال التحيز والعاطفة الدينية.
- تم استغلال العاطفة الدينية والتعاطف مع المصرفية الإسلامية أيضا لتحقيق مكاسب سياسية للدولة أو للأحزاب السياسية.
- في السودان أربع قوى استخدمت نفوذها السياسي والاقتصادي والمادي لنشر المصرفية الإسلامية وهم، الحركة الإسلامية في السودان (حزب سياسي)، قوى الانفتاح من الأثراء، نظام النميري، الاستثمارات الخليجية.

التأثير السياسي للحركة الإسلامية على الصيرفة الإسلامية

- قررت الحركة الإسلامية استخدام الاقتصاد لتوسيع قاعدتها الجماهرية، لذلك كان من أهدافها تحقيق تطلعات المجتمع الاقتصادية وحل مشاكله.
- كانت المصارف الإسلامية العمود الفقري لتحقيق أهدافها المتمثلة في التمكن السياسي والاقتصادي، والذي تستطيع عن طريقه تحقيق الانتشار العضوي للحزب والوصول إلى السلطة السياسية.
- وظفت الحركة نفوذها داخل المصارف الإسلامية لتمويل نشاطاتها الحزبية وعملت على إعادة صياغة الوضع الاجتماعي الطبقي لقطاع واسع من قياداتها وكوادرها وأعضائها بمنحهم القروض الحسنة، والأسهم المجانية، وفرص التمويل بشروط ميسرة.

- كما استغلت الحركة نفوذها لتوجيه التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الاجتماعية للمصارف الإسلامية لتأليف قلوب رموز المجتمع وعامة الناس حول الحزب.
- اتهمت الحركة باستغلال نفوذها داخل المصارف الإسلامية لتمويل الحرفيين وتوزيعات الزكاة والتبرعات والهبات لأغراض الاستقطاب السياسي الحزبي.

التأثير السياسي للنظام السياسي على الصيرفة الإسلامية

- شجعت النظام السياسي في السودان الصيرفة الإسلامية وذلك لتحقيق المكاسب التالية:
- تمويل عجز ميزان المدفوعات وتمويل الاستيراد من البترول والسلع الأساسية.
- قامت الحكومة بقيادة النميري بالانفتاح على الغرب وتبني الانفتاح الاقتصادي والنظام الرأسمالي كوسيلة للتنمية الاقتصادية للسودان، فاستخدمت المصارف الإسلامية وسيلة لتدفق الاستثمارات الأجنبية والتي كان يقودها الدولار البترولي الخليجي.

- تم منح الحكومة، المصارف الإسلامية ميزات قانونية عن المصارف التقليدية لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية منها، إعفاء أموال المساهمين، والمودعين، وأرباح المصرف، وأجور ومرتبات ومكافآت ومعاشات العاملين في البنك من الضرائب، وغيرها.
- استفادت حركة الصيرفة الإسلامية من تحالف السلطة السياسية مع حركة الإخوان المسلمين في السودان في صدد توسيع النفوذ السياسي للحكومة.
- لقيت حركة الصيرفة الإسلامية أقصى دعم لها حينما وصل حزب الجبهة الإسلامية القومية إلى سدة الحكم من خلال انقلاب سياسي.

تم بحمد الله

شكرا لحضوركم